

تركيا

## أردوغان يستهدف ما تبقى من المعارضة

إسطنبول - حسني محلي

الطوارئ المعلنه في البلاد منذ محاولة الانقلاب، فربط رئيس الأركان بالقصر الجمهوري مباشرة، وقادة القوات البرية والجوية والبحرية بوزير الدفاع، وقائد قوات الدرك بوزير الداخلية، كما ألغى انتخابات الجامعات وقرر تعيين رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة. في الوقت نفسه، تنقل مصادر أن الدستور الجديد سيمنح الرئيس مطلق الصلاحيات في جميع الأمور، بما فيها تعيين كل المسؤولين في الدولة مثل القضاة ووكلاء النيابة والولاة ومديري الأمن، وذلك بعد سيطرة فعلية لأردوغان حالياً على الجيش والقضاء والأمن والاستخبارات وقطاع الإعلام والاقتصاد والمال.

في سياق متصل، تستمر المضايقات التي تستهدف قيادات «حزب الشعوب الديمقراطي» بحجة تعاونه مع «العمال الكردستاني». فبعد اعتقال رئيسة بلدية مدينة ديار بكر، جولتان كيشانك، ونائبها وإحدى أعضاء البرلمان السابقات، تتوقع المصادر نفسها اعتقالات تستهدف بعض أعضاء البرلمان عن الحزب المذكور، بمن فيهم زعيمه، صلاح الدين دميرتاش. ولا تخفي الأوساط السياسية قلقها من الانعكاسات المحتملة لسياسات الحكومة الحالية ضد الأكراد، فيما تتوقع أن تفجر الوضع الأمني في البلاد في ظل أحاديث عن حرب أهلية محتملة في جنوب شرق البلاد، حيث الاشتباكات العنيفة المستمرة بين عناصر «الكردستاني» وقوات الأمن والجيش، علماً بأن الأخيرة اتخذت تدابير مشددة على الحدود مع العراق وسوريا في ظل التطورات المتلاحقة في البلدين.

على التلفزيونات بث خطابات زعماء المعارضة، وفي مقدمتهم زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كليتشدار أوغلو. وهو يتعرض وحزبه لانتقادات عنيفة من الأوساط الشعبية التي تتهمه بعدم التحرك والتصدي لسياسات أردوغان، التي يصفها كليتشدار أوغلو بأنها اكتسبت طابعاً فاشياً، بل يكفي بالتصريحات فقط.

يشار إلى أن أردوغان استغل حالة

وسجلها الضرائبي، وهو حال جميع وسائل الإعلام المعارضة من الصحف والتلفزيونات مع أنه لم يتبق منها إلا عدد قليل.

وحالياً، لا تحصل الصحف اليسارية الصغيرة على أي إعلانات تجارية خلافاً للصحف الموالية التي تحصل على المليارات من الليرات من إعلانات الشركات الخاصة والمؤسسات والمصارف الحكومية، بجانب أن الأولى لا تباع إلا أعداداً بسيطة. وفي غضون ذلك، رضح رجال الأعمال الكبار، الذين يملكون مؤسسات إعلامية كبيرة كمؤسسة «دوغوش» ومؤسسة «دوغان» لتهديدات الحكومة، ما اضطرهم إلى الانتقال من خندق المعارضة إلى الولاء، وذلك مقابل مشاريع ومقاولات حصلوا عليها من الدولة. كما استسلم إعلاميون كثيرون للضغوط المالية والسياسية والأمنية، واضطروا إلى الرضوخ وتحولوا إلى موالين لأردوغان.

ودون أن يبالي أحد بالاعتقالات التي استهدفت الإعلاميين من مختلف الميول والاتجاهات، تزداد حالات الحبس بحقهم إلى أن وصل عددهم حتى الآن إلى 117 معظمهم محسوبون على اليسار أو الأكراد، وبعضهم من أنصار غولن.

فعلياً، نجح الرئيس التركي في استغلال محاولة الانقلاب الأخيرة للتخلص من جميع معارضيه في مجالات عدة منها الإعلام، وبذلك لا يسمع أو يقرأ أو يشاهد المواطن التركي أي خبر مخالف لوجهة نظر أردوغان، الذي يستعد لطرح فكرة تغيير الدستور على الاستفتاء الشعبي في نيسان المقبل. أيضاً، تضطر جميع وسائل الإعلام إلى بث خطابات الرئيس على الهواء مباشرة، وكذلك الحال مع رئيس الوزراء وبقية أعضاء حكومته، كما من المنوع

رغم أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، يسيطر على أكثر من 90% من الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، فإنه لم يعد يتحمل ما تبقى من المعارضة الإعلامية، ولو بالحد الأدنى من إمكاناتها الضعيفة. وأمس، تعرضت صحيفة «جمهورية» لحملة من الاعتقالات التي استهدفت معظم مسؤوليها وكتابها، بينهم رئيس التحرير، في الوقت الذي تحدث فيه المعلومات عن احتمالات مصادرة ممتلكاتها بحجة التعاون مع الرجل المخيف لأردوغان، فتح الله غولن، من جهة، و«حزب العمال الكردستاني» من جهة أخرى، رغم أن المتابعين لل ملف التركي يعرفون أن هذه الصحيفة يسارية وضد غولن و«العمال الكردستاني».

وكانت «جمهورية» وهي من أقدم الصحف التي صدرت بعد أشهر من إعلان الجمهورية التركية عام 1923، قد تعرضت لتهديدات ومضايقات من السلطات الحكومية، كما اعتُقل رئيس تحريرها جان دوندار العام الماضي، بحجة أنه نشر أسرار الدولة، في إشارة إلى صور الشاحنات التي كانت تنقل الأسلحة والمعدات الحربية للجماعات المسلحة والإرهابية في سوريا بداية 2014.

كذلك، كان أردوغان قد هدد وتوعد الجريدة، بالقول إنه سيلحقها وسيحاسبها على هذه «الخيانة الوطنية والعمالة والتجسس». منذ ذلك الوقت، تتعرض الصحيفة لمضايقات متنوعة، منها تهديد كل الذين ينشرون إعلاناتهم التجارية فيها، وذلك لتضييق الحصار عليها مالياً، فضلاً عن إرسال المفتشين الماليين للتدقيق في أوراق ووثائق «جمهورية»

لكنه يلفت أيضاً إلى أن كاتب الدستور صمموا الرئاسة الأميركية لتكون واحدة من الأقل قوة بين دول العالم، موضحاً أن على الرئيس أن يقنع مجلس النواب والشيوخ، كي يتمكن من فعل أي شيء داخلياً، إضافة إلى أن عليه أن يبقى المحكمة العليا إلى جانبه، وإيضاً أن يحظى بتعاون 50 ولاية.

وانطلاقاً مما ذهب إليه فريدمان، تجدر الإشارة إلى أن الرئيس المقبل يدخل إلى المكتب البيضاوي، وأمامه قضايا عدة لمعالجتها، ومواجهة الكونغرس لحلها، هي: سياسة الرعاية الصحية، الأمن الاجتماعي، السياسة البيئية، فضلاً عن طابع المحكمة العليا التي ستستخدم على مدى عقدين مقبلين تقريباً والخلافات كثيرة بين الحزبين في ما يتعلق بهذه المسائل وغيرها، مثلاً، في مسألة الرعاية الصحية، لم تتوقف معارضة الجمهوريين للأوباما كير (على الرغم من مرور خمس سنوات على إقرارها). ويبقى من غير الواضح كيف ستعالج هذه المسألة تحت إدارة رئيس جمهوري، أو كيف سيتعاون رئيس ديمقراطي مع الجمهوريين لتجنب إحداث تغييرات جوهرية فيها.

أما الهوة الكبرى بين الحزبين، فهي ستعكس في كيفية تشكيل المحكمة العليا التي ستملك الكلمة الأخيرة في المسائل السياسية، وبحسب جوشوا غرين في موقع «بلومبرغ»، فإن أربعة من قضاة المحكمة سيبلغون الـ 78 من العمر أو أكثر، في تشرين الثاني. لذا من الممكن أن يحظى خلف باراك أوباما بفرصة استبدال هؤلاء.

وبين كل هذه القضايا، يبقى الاقتصاد الشغل الشاغل بالنسبة إلى الجمهور الأميركي. وبحسب استطلاع صادر عن «مركز بيو»، في شهر تموز، أي خلال الانتخابات التمهيدية، رأى 84% من الناخبين أن الاقتصاد «مهم جداً» للحصول على صوتهم، بينما حلّ الإرهاب في المرتبة الثانية بنسبة 80%، متقدماً على السياسة الخارجية التي حصلت على 75% من الأصوات المستطلعة.

لا يسمع أو يقرأ أو يشاهد المواطن التركي أي خبر مخالف لأردوغان

(اضف)



حاقه ودل

اصدر الملك السعودي، سلمان، امس، عدة اوامر ملكية، اعفي بموجب احداها وزير المالية إبراهيم بن عبد العزيز المساف، (67 عاماً) من منصبه، وغيّن بدلاً منه محمد الجدعان، وبهذا الامر، يكون قد اعفي سلمان وزير المالية من المنصب الذي ظل يحتفظ به على مدار نحو 21 عاماً. وكان العاهل السعودي قد استبق، هذا الامر الملكي باهر آخر اصدره اليوم بإعفاء الجدعان من منصبه رئيساً لمجلس هيئة السوق المالية. وقضى امر ملكي آخر بتعيين المساف وزير دولة وعضواً في مجلس الوزراء. على صعيد آخر، رشحت السعودية، امس، يوسف بن احمد العثيمين، وهو وزير الشؤون الاجتماعية الاسبق، اميناً عاماً جديداً لمنظمة «التعاون الإسلامي» إثر استقالة إياد مدني. (الأخبار)

الأكثر فقراً، «في مواجهة عقيدة اقتصادية خاصة بالنخبة الدولية». وقد شهدت مناطق واسعة في أوروبا تظاهرات ضد هذه الاتفاقية وضد اتفاقيات شبيهة. ففي ألمانيا وحدها، تظاهر أكثر من 300 ألف شخص في كل البلد لإعلان رفض المعاهدة، فيما لاقت المعارضة البلجيكية صدىً ودعمًا غير منظرين في أنحاء أوروبا، وهي لم تعد تتقيد بـ«العولة السعيدة» الممدوحة منذ عشرين عاماً، كما تقول «ميدبار».

تختم الصحيفة الفرنسية تقريرها بالقول إن بإمكان المفاوضات والمجلس الأوروبيين المضي في اتخاذ قرارات بالقوة، وبعبس إرادة الرأي العام في أوروبا، ويمكنهم كذلك تجاهل المعارضة ورفض المجتمع المدني، مثلما فعلوا خلال الاستفتاءات الأيرلندية والفرنسية والهولندية، لكن «خيبة الأمل تجاه أوروبا ستكون أكبر هذه المرة... فيرفض كل نقاش وتسوية، يتخذ المسؤولون مخاطرة تسريع تفكك الاتحاد الأوروبي. بلا أي رجعة ممكنة». (الأخبار)

فتح توقيع المعاهدة مع كندا النقاش بشأن فكرة نهاية العولة السعيدة

المعاهدات التجارية، فيوكل الأمر إلى البرلمان والمفوضية الأوروبية، من دون أن تتمكن الدول من أن تقول كلمتها في مسار التفاوض. وبينما تتابع الصحيفة الفرنسية بالقول إن «غواية السلطة» ظاهرة بقوة لدى المسؤولين الأوروبيين، تشدد «الاندبندنت» على أنه يجب تغيير السياسة التجارية الحالية للاتحاد الأوروبي. على الأقل، يجب إخضاع الاتفاقيات لالتزامات بيئية وحقوقية، كما يجب تقييم إلى أي مدى تؤدي هذه الاتفاقيات إلى أهداف اجتماعية، مثل المساواة وتحسين معايير المعيشة للفئات

الشعوب الأوروبية، في أوقات الشدة، اعتبار أن الملائد الأخير ليس في بروكسل، بل في أوطانها الأصلية وداخل الحدود المحلية». ولعل ما أشارت إليه صحيفة «الاندبندنت» البريطانية يندرج ضمن الخيانة نفسها، إذ رأت أن المعاهدة مع كندا هي بمثابة «قنبلة موقوتة». فمثل معاهدة الـ«TTIP» التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ليست «TAFTA» (الشراكة التجارية الاستثمارية عبر الأطلسي)، أي مجرد اتفاقية لتخفيض التعريفات الجمركية فقط، بل هي ترمي إلى رفع القيود وتحرير التجارة، والتعامل مع المزيد من القوى من فوق القانون للوصول إلى «بيزنس» أكبر.

وضمن هذا المشهد، يبقى المسؤولون في مكان آخر، ويضعون كل تلك الرؤى في خانة النزعات القومية والشعبوية. ووفق «ميديا بار»، هم يستميون في الدفاع عن شرعيتهم، ولم يعد لديهم سوى هاجس وحيد: فعل كل شيء حتى لا تدخل حبة رمل في الآلة الأوروبية، فتوقفها. لهذا الغرض، يطالب المحافظون في الاتحاد، تغيير أنماط التفاوض في

دوفوار»، أن الاتحاد الأوروبي لم يكن قط بجانب الحل، في تلك الأوقات: «منذ سنوات عدة، تعيد

